الشبهة الرابعة عشرة
نُدْرة الاستدلال بالحديث عن أبى حنيفة ؟!

الإمام أبو حنيفة النعمان رضى الله عنه، أول الأئمة الأربعة الكبار، أصحاب المذاهب الفقهية: مالك، والشافعى، وأحمد رضى الله عنهم.

ولد بالكوفة عام (٨٠ هـ) وتوفى ببغداد عام (١٥٠ هـ) فهو رائد الفقه الإسلامى المذهبى.

وكان هذا الإمام العظيم له خصوم سياسيون، هم الأمويون والعباسيون وكان له هو مواقف حازمة معهم من كثرة نقده لهم، وبخاصة حول بعض الأمراء الأمويين، وقد رفض الإمام أبو حنيفة منصب القضاء حين عرضوه عليه، واعتذر بأنه لا يصلح له، كما كان يرفض هداياهم، ويظهر تعففه عنها.

وإعمالاً بمبدأ الأمر بالمعروف، والنهى عن المنكر، كان رضى الله عنه ينقد فى مجالسه العلمية الأحكام التى يصدرها بعض القضاة خطأ، أو فيها شئ من الخطأ.

ومن أشهر مواقفه فى هذا المجال نقده لقاضى القضاة ابن أبى ليلى فى حكم جلدٍ نفذه خطأ.

والقصة بتمامها: أن امرأة مجنونة قالت لرجل: يا ابن الزانيين فأقام ابن أبى ليلى عليها الحد فى المسجد، وجلدها وهى قائمة. وجلدها مائة وستين جلدة؛ لأنها قذفت أبا الرجل وأمه؟ فبلغ ذلك أبا حنيفة، فقال: أخطأ ابن أبى ليلة فى هذه الواقعة فى ستة مواضع:

- أقام الحد فى المسجد، والحدود لا تقام فى المساجد.
- وضربها وهى قائمة، والنساء يضربن فى الحدود قاعدات.

● وأقام عليها حدين، أحدهما للأب، والآخر للأم، ولو أن رجلا قذف جماعة فليس عليه إلا حد واحد.

● وجمع بين حدين فى مجلس واحد، والحدود لا يجمع بينهاحتى يجف السابق منها.

● وأقام الحد والمقذوف غائب، ولم يحضر ولم يدع (يرفع الدعوى).

● وأقام الحد على مجنونة، والجنون يرفع المسئولية. هذه المواقف الجادة أكثرت من شدة الخصومة على الإمام أبى حنيفة وأشاع عنه خصومه، وهو حى، أنه يرفض الاستدلال بالحديث النبوى، ويفتى فى المسائل التى لم يجد لها دليلا فى القرآن، يفتى فيها برأيه ولا يَعْمَل فيها بسنة رسول الله ﷺ.

وقد تصدى الإمام أبو حنيفة لهذه الافتراءات التى روجها خصومه ضده.

ومنكرو السنة وجدوا هذه الشبهة جاهزة، فتلقفوها كما تتلقف «الجلالة» القاذورات من أكوام القمامة ثم أخذوا يعجنون منها ويخبزون، ويبالغون فيها ويضيفون زعموا أن أبا حنيفة لم يكن يقبل من السنة إلا سبعة عشر حديثا وأن فقهه متأثر بالثقافة الفارسية الوثنية، وهو فارسى الأصل، والحنين إلى الأصل غريزة مركوزة فى طباع الناس، والهدف من هذه اللجاجة الإيحاء إلى العامة بأن السنة لا يثق فى صحة رواياتها الإمام أبو حنيفة، وهو من هو فى الإمامة والريادة والفقه. فمن الضلال إذن اعتبار السنة مصدراً للتشريع فى الإسلام؟!

تفنيد هذه الشبهة ونقضها :

إن فيما تقدم جانبا كبيرا فى تفنيد هذه الشبهة ونقضها فقد عاش الإمام، وهو عالم، أكثر من ثلاثين سنة فى ظل الدولة الأموية، وثمانى عشرة سنة فى ظل الدولة العباسية، وقد ضيق عليه الأمويون الخناق ففر من دمشق عاصمة دولتهم إلى مكة المكرمة، ثم عاد إلى بغداد لما آل الأمر إلى بنى العباس ولكن تمسكه بالحق، والانتصار له أنشأ بينه وبين أمراء الدولة العباسية خصومة جديدة، إلى درجة أن منعوه من الفتوى ودرس العلم، وزجوا به إلى السجن فى آخريات حياته

ولم يجد خصوم أبى حنيفة من السياسيين والقضاة عيبا يسوئون به سمعته سوى أن يفتروا عليه بإعراضه عن السنة وإحلال الرأى محلها.

وقد دافع الإمام عن نفسه، ورد على ادعاءات خصومه القدماء ردوداً مفحمة سجلتها الرواية الأمينة بكل إخلاص وصدق، قال الإمام رحمه الله:

«كذب والله وافترى علينا من يقول: إننا نقدم القياس - يعنى الرأى - على النص - يعنى الحديث - وهل يُحتاج بعد النص إلى قياس»؟ (ينظر الميزان للشعرانى: ٥١).

وقال: «نحن لا نقيس إلا عند الضرورة الشديدة، وذلك أننا ننظر فى دليل المسألة من الكتاب والسنة، أو أقضية الصحابة. فإن لم نجد دليلا قسنا حينئذ مسكوتا عنه على منطوق به» (نفس المصدر السابق) هذا كلام إمام يقدر السنة حق قدرها، ويجعلها تالية للقرآن فى الاستدلال، وإن ادعى خصومه عليه وأكثروا وكان يقول: «إنا نأخذ أولا بكتاب الله، ثم السنة، ثم بأقضية الصحابة، ونعمل بما اتفقوا عليه، فإن اختلفوا قسنا حكما على حكم، بجامع العلة بين المسألتين، حتى يتضح المعنى».

وكان يقول: «ما جاء عن رسول الله ﷺ فعلى الرأس والعين، بأبى وأمى - أى أفدى رسول الله بأبى وأمى - وليس لنا مخالفته. وما جاء عن أصحابه تخيرنا. وما جاء عن غيرهم - يعنى التابعين - فهم رجال ونحن رجال».

وفى رواية أخرى: «زاحمناهم» يعنى: لنا حق إبداء الرأى فى المسألة معهم.

إذن، فما الذى يريده منكرو السنة من الإمام أبى حنيفة حتى يقلعوا عن الافتراء عليه، ويعرضوا عن اتخاذه منبع شبهة للطعن فى سنة خاتم الأنبياء والمرسلين؟!

إن الإمام أبا حنيفة لم يختلف عن بقية الأئمة الكبار أصحاب المذاهب الفقهية المعروفة.

فأصول مدهبه هى أصول مذاهبهم المتفق عليها بينهم، وهى على الترتيب:

الكتاب – السنة – القياس – الإجماع. فعلام الإساءة إلى هذا الإمام العظيم؟ وكيف يتخذ منه الضالون المضلون قدوة لهم فى الإساءة إلى سنة رسول الله الكريم؟!.

وقد فاتهم أن أحاديث رسول الله لم تكن قد جمعت جمعا موسعا مدروسا فى حياة أبى حنيفة، فكان رضى الله عنه إن أعرض عن اعتماد شئ من الأحاديث فإنه يريد التثبت والتأكد من صحته، لا أنه يرفض السنة رفضا مطلقا.

وقد جهل هؤلاء الزنادقة أن لأبى حنيفة مسنداً فى الحديث النبوى، جمع فيه اكثر من خمسمائة حديث، وهو مطبوع متداول، ولكن العناد يصيب أهله بعمى حالك، وإن كانوا يبصرون.

* * *

obeikandl.com